

The International Budget Project

Open Budget Initiative

2006

نحو مزيد من المعلومات للجمهور من أجل مساءلة الحكومات



Ecuador El Salvador Guatemala South Korea
Jordan Philippines Kenya Malawi Mongolia
Morocco Nicaragua Nigeria Papua New Guinea
Romania Sweden Tanzania Turkey Uganda
Vietnam Azerbaijan Slovenia Bangladesh
Bolivia Botswana Cameroon Bulgaria Chad
Algeria India Philippines Zambia Costa Rica
Namibia Nepal Argentina Peru El Salvador
India Guatemala Honduras Jordan Kazakhstan
Kenya Malawi Georgia Indonesia Nicaragua

المحتويات

1 خلاصة

1 مقدمة 4

- 4 المنهج
4 وضع الاستبيان واختباره
5 اللجنة الاستشارية لمبادرة الموازنة المفتوحة
5 محتوى استبيان الموازنة المفتوحة
6 عملية البحث والمراجعة
6 تعريف المعلومات " المتوفرة للجمهور "
7 طريقة حساب النتائج في دليل الموازنة المفتوحة

2 دليل الموازنة المفتوحة 8

3 نظرة متأنية على الوثائق الرئيسية للموازنة 11

- 11 عدم نشر المعلومات المعدة
12 مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية
14 تصريح ما قبل الموازنة
15 التقارير خلال العام
16 مراجعة منتصف العام
17 تقرير نهاية العام
18 تقرير تدقيق الحسابات

4 كيف يحصل الجمهور على المعلومات؟ 19

- 19 الحصول على وثائق الموازنة عبر الانترنت
20 قوانين " حق الحصول على المعلومات " والحصول على معلومات مفصلة بدقة

5 دور المجلس التشريعي 21

6 دور المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات 27

7 خطوات مستقبلية 31

32 ملحق: نتائج أداء البلدان التي غطاها الاستبيان

خلاصة

شهد العقدان المنصرمان تنامي الاهتمام بتشجيع حصول الجمهور على معلومات عن الموازنة الحكومية. ويعكس هذا الاهتمام حقيقة أن الحصول على هذه المعلومات وعن النشاطات المالية للحكومة أمر ضروري لضمان جعل الحكومات مسؤولة أمام مواطنيها. فالحصول على هذه المعلومات في الوقت المناسب يمكن المواطنين من فهم القرارات التي لها أثر عميق على حياتهم اليومية والمشاركة في صنعها.

كما يعكس هذا الاهتمام التطورات العالمية الواسعة. فموجة الديمقراطية التي اجتاحت العديد من البلدان خلال تسعينات القرن الماضي جذبت الاهتمام إلى قضايا مثل محاربة الفساد، وتأمين خدمات عامة فعالة، والتنمية المجتمعية. إلى ذلك فإن سلسلة الأزمات المالية الخانقة التي حدثت خلال تلك الفترة شددت انتباه المجتمع الدولي إلى مخاطر غياب الشفافية الحكومية والمساءلة المالية في البلدان المتضررة.

وعلى هذه الخلفية بدأ مشروع الموازنة الدولي بتطوير وسيلة تحريات تشكل أساس الدراسة الحالية في 2002. وقد عمل المشروع خلال السنتين الماضيتين مع المجتمع المدني ومع شركاء أكاديميين في 59 بلداً لجمع معلومات مقارنة من أجل تطبيق المسح وتحليل نتائجه. ويبين الصندوق أدناه طريقة المسح. يمكن الحصول على التقارير الكاملة عن جميع البلدان الـ 59 على الموقع: www.openbudgetindex.org.

وهذا المسح، الذي يتضمن 122 سؤالاً متعدد الخيارات، هو أول دراسة تقدم صورة مستقلة غير حكومية عن شفافية موازنة الحكومة المركزية. فهو يقيس كمية المعلومات المتاحة للجمهور عن الموازنة في وثائق الموازنة السبع الأساسية التي يتوجب على الحكومات إصدارها خلال سنة الموازنة.

إن الكثير من أسئلة المسح يشبه - وفي بعض الأحيان مأخوذ من - التوجيهات الأساسية التي وضعتها منظمات متعددة الأطراف. ولكن المسح يتجاوز تلك التوجيهات ليشمل أسئلة تطل أداء وتركيبية المجلس التشريعي والهيئة المستقلة لتدقيق الحسابات.

ويهدف هذا البحث إلى مساعدة جمهور عريض من منظمات المجتمع المدني والصحفيين والباحثين وصناع السياسة وأخصائيي التنمية الاقتصادية، من المهتمين بتعريف المساءلة الحكومية والدفاع عن مساءلة مالية أقوى في القطاع العام وعن توزيع أفضل لموارد المجتمع. كما يهدف إلى تزويد المسؤولين الحكوميين في البلدان المدروسة بمقاييس عملية لتحسين أداء الموازنة في بلدانهم.

النتائج الرئيسية عن توفر معلومات الموازنة

إن توفر معلومات دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب خلال كل مرحلة من مراحل دورة الموازنة أمر ضروري لضمان مساءلة الحكومة أمام المواطنين. وحسب نتائج دليل الموازنة المفتوحة فإن 90% من البلدان المدروسة لا تحقق هذا المعيار.

فقط بضع حكومات سجلت نتيجة ممتازة في المسح، الذي بين أن هناك ستة بلدان من أصل 59 بلداً (وهي فرنسا ونيوزيلندا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) تقدم معلومات "غزيرة" للجمهور في وثائق الموازنة التي تصدرها.

وفي 30 بلداً من البلدان المدروسة، تقدم الحكومة معلومات "هامية" أو "قليلة" للمواطنين. وبوتسوانا هي مثال عن البلد الذي ينضوي تحت فئة البلدان التي تقدم معلومات "هامية". وكان من الممكن أن يترقى تصنيفها لو أنها فقط تنشر تصريح ما قبل الموازنة قبل جلسات مناقشتها في البرلمان. وعلى غرار ذلك، كان من الممكن أن يتحسن أداء الحكومة السويدية لو أنها تنشر مراجعة شاملة للموازنة في منتصف العام.

إن أداء البلدان التي تقدم معلومات "قليلة" فقط يتدهور بفعل العيوب المنهجية في المعلومات المقدمة إلى المجلس التشريعي وإلى الجمهور. ويقع كل من الأردن وكازاخستان وكينيا تحت هذه الفئة.

إن أكثر ما يثير القلق هو البلدان الـ 23 (39% من البلدان المدروسة) التي تقدم "حد أدنى من المعلومات" أو تقدم معلومات "ضئيلة" أو "لا تقدم أية معلومات" للمواطنين عن موازنة بلدهم. هذه البلدان تقصر كثيراً في تلبية معظم المتطلبات الأساسية لانفتاح الموازنة.

وهناك 10 بلدان تحتل الدرجة الأخيرة في التصنيف هي: أنغولا وبوليفيا وبوركينا فاسو وتشاد ومصر ومنغوليا والمغرب ونيكاراغوا ونيجييريا وفيتنام. ستة من هذه البلدان لا تنشر مشروع الموازنة إطلاقاً قبل مصادقة المجلس التشريعي، مما يشير إلى الطبيعة المغلقة لعمليات الموازنة لديها وإلى غياب مساءلة الحكومة من قبل الجمهور. واثنان منها (نيكاراغوا وبوليفيا) تنشران مشروع الموازنة قبل تبنيه ولكنهما لا تقدمان سوى معلومات ضئيلة جداً.

ويظهر الدليل أن الممارسات العالية الشفافية ممكنة في البلدان النامية كما في البلدان المتطورة. فكل من سلوفينيا وجنوب أفريقيا مثلاً تحققان تحسناً كبيراً جداً في شفافية الموازنة تحقق خلال فترة وجيزة من الزمن.

ومع ذلك فإن النتيجة الرئيسية للمسح هي أن النقص الكبير في أداء غالبية البلدان من حيث شفافية الموازنة أمر يثير قلقاً عميقاً. فأكثر من ثلث البلدان يقدم معلومات قليلة أو لا يقدم أية معلومات عن الموازنة إلى المواطنين. وتضم هذه الفئة بلداناً ضعيفة الدخل وبلداناً متوسطة الدخل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

ومن الواضح أن مستوى شفافية الموازنة يتعلق برغبة الحكومة في تحمل المسؤولية أمام المواطنين، وليس بعدم قدرتها على إنتاج هذه المعلومات. أي أن البلدان التي جاءت في آخر تصنيف دليل الموازنة المفتوحة لا يمكنها أن تتذرع بغياب القدرات، لأن إدخال التحسينات على ممارسة الشفافية أمر ممكن خلال فترة وجيزة وبتكاليف زهيدة.

أنظمة الموازنة غالباً ما تنفقد إلى عمليات المراقبة والتوازن

مما يثير القلق أيضاً نتائج الدراسة المتعلقة بآليات مساءلة الحكومة في مسار الموازنة. إن الإجابات المقدمة على الاستبيان تشير إلى أنه يبدو في الكثير من البلدان أنه لا السلطة التنفيذية ولا التشريعية ملتزمة باستغلال فرص إشراك الجمهور بمسار الموازنة المقترحة وتزويده بالمعلومات الكافية حول هذا المسار. وهناك عدد كبير من البلدان لا يعقد جلسات برلمانية لمناقشة الموازنة. فمثلاً، 24 بلداً من أصل 59 بلداً لا تعقد جلسات استماع عامة عن المؤشرات الاقتصادية الكلية للموازنة، في حين يتمتع 25 بلداً عن عقد جلسات استماع عامة عن الموازنات الفردية للوزارات أو المؤسسات.

كما يكشف المسح عن نقاط ضعف أساسية وشائعة فيما يتعلق بالمؤسسات الخارجية لتدقيق الحسابات المستقلة في البلدان المدروسة. لا يوجد تدقيق خارجي على الإدارة المالية للسلطة التنفيذية دون وجود مؤسسة عليا مستقلة وقوية لتدقيق الحسابات، تعرف في بعض البلدان باسم مدقق الحسابات أو محكمة الحسابات. وهناك عدد كبير بشكل مقلق من البلدان (17) لا تنشر تقارير تدقيق حسابات للجمهور إطلاقاً. و25 بلداً آخر ينشر معلومات جزئية فقط. وفي 16 بلداً يمكن للسلطة التنفيذية أن تطرد رئيس هيئة تدقيق الحسابات الخارجية دون موافقة المجلس التشريعي أو القضاء، الأمر الذي يدل على عدم ضمان استقلالية هذا المنصب عن السلطة التنفيذية.

تعزيز قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات

في أكثر من 32 بلداً من البلدان الممسوحة، لا تنشر الحكومة المعلومات التي تنتجها أصلاً لاستخدامها الخاص أو للمانحين. وهكذا يمكن للكثير من البلدان أن تحسن في شفافيتها ومساءلتها بمجرد أن تنشر المعلومات التي تنتجها أصلاً. وهذا يؤكد مجدداً أنه حين تمتنع الحكومات عن نشر المعلومات فإن السبب هو عدم رغبتها بذلك وليس عدم قدرتها على إنتاج المعلومات أو على تحمل نفقات إنتاجها.

لقد تبني الكثير من البلدان المدروسة نشر وثائق الموازنة على الانترنت. فالانترنت توفر للحكومات وسيلة اقتصادية لنشر وثائق الموازنة لكل الأطراف المهتمة في وقت واحد. ولكن على الحكومات العمل أكثر من ذلك لنشر وثائق الموازنة، ولاسيما بالنسبة للناس الذين لا تتوفر لديهم تقنية الانترنت. فمنظمات المجتمع المدني في كثير من البلدان المنخفضة الدخل تؤكد أن هناك نسبة كبيرة من السكان في بلدانهم لا تتوفر لديهم خدمة الانترنت. وتحت هذه المنظمات الحكومات على اتخاذ إجراءات أخرى لإعلام الجمهور بالموازنة، مثل نشر موازنة المواطنين التي تقدم الموازنة بطريقة يسهل فهمها للمواطن غير المختص. وقد بينت الدراسة أن هناك عدداً ضئيلاً جداً من البلدان يقدم على ذلك (10 بلدان من أصل 59 بلداً تمت دراستها).

استبيان الموازنة المفتوحة

دليل الموازنة المفتوحة هو تلخيص الإجابات المقدمة على 91 سؤالاً من أسئلة الاستبيان التي تتناول مدى قدرة الجمهور على الحصول على معلومات عن الموازنة. ويقيم الدليل كمية المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق الموازنة الرئيسية السبع. ويتضمن الاستبيان 31 سؤالاً آخر تهدف إلى تقييم مجموعة من الممارسات التي يمكن أن تتبناها الحكومة لتعزيز المساءلة العامة في الإدارة المالية وفي إعداد الموازنة.

وقد صيغت جميع الأسئلة بقصد التقاط الظواهر السهلة الملاحظة والقابلة للتكرار. وتساءل معظم هذه الأسئلة عما يحدث في الواقع، أكثر مما تسأل عما يتطلبه القانون. وتستخدم الأسئلة، التي تركز على محتويات وتوقيت الوثائق الأساسية السبع للموازنة، معايير تستند إلى ممارسات مقبولة عموماً تتعلق بإدارة المال العام. ومعظم هذه المعايير يعكس، أو مأخوذ من معايير وضعتها مؤسسات متعددة الأطراف مثل مدونة الممارسات الجيدة في شفافية الموازنة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وإعلان ليما حول التوجهات العامة في مبادئ تدقيق الحسابات الصادر عن المنظمة الدولية للمعايير العليا لتدقيق الحسابات التابعة للأمم المتحدة (INTOSAI).

تتمتع قوة التوجيهات الأساسية مثل مدونة الشفافية المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي وإعلان ليما في القابلية الكونية للتطبيق، بشكل يجعلها ملائمة لمختلف نظم الموازنة. ولكن مشروع الموازنة الدولي لا يعتقد أن هذه التوجيهات كافية لضمان تلبية الموازنة لحاجات المواطن وضمان المسائلة أمامه. ولهذا فإن استبيان الموازنة المفتوحة يغطي مواضيع إضافية لها أهميتها بالنسبة للمجتمع المدني، مثل هل يعقد المجلس التشريعي جلسة استماع عامة عن الموازنة بالإضافة إلى أداء وتركيب هيئة تدقيق الحسابات التابعة للحكومة.

ومما يثير اهتمام منظمات المجتمع المدني في العالم بشكل متزايد قوانين "حق الحصول على المعلومات". فالاهتمام المتزايد بتحسين تقديم الخدمات يدفع للاهتمام بترويد المواطنين بمعلومات مفصلة تتناول مثلاً المصاريف في قطاع المدارس المحلية أو في قطاع الصحة المحلية. ولكن وثائق الموازنة في البلد لا تتضمن عموماً هذه التفاصيل. إن تبني قوانين حق الحصول على المعلومات يشكل إذن الخطوة الأساسية الأولى في الكثير من البلدان لتعزيز قدرة المواطنين على الحصول فعلاً على مثل هذه المعلومات.

ويخطط مشروع الموازنة الدولي لنشر الدليل كل سنتين لتغطية عدد متزايداً من البلدان ولرصد التغيرات في أداء شفافية الحكومة بشكل دائم.

1) مقدمة

لقد انبثق اهتمام المجتمع المدني بتشجيع شفافية الموازنة عبر مبادرة البحث المقارن التي انبثقت من عدد من الاتجاهات العالمية الهامة. ومن بين هذه الاتجاهات موجة الانفتاح الديمقراطي التي اجتاحت العديد من البلدان خلال تسعينات القرن الماضي، والتي لفتت الانتباه إلى قضايا مثل محاربة الفساد ومسئولية الحكومة عن تقديم الخدمات العامة وتفكيك مركزية السلطة والتنمية التي يقودها المجتمع. إلى ذلك، فإن سلسلة الأزمات المالية التي حدثت خلال تلك الفترة لفتت انتباه المؤسسات المالية العالمية إلى أهمية الشفافية الحكومية والمساءلة المالية.

وإدراكاً منه لهذه التطورات الهامة، بدأ مشروع الموازنة الدولي بوضع وسيلة تحريات تؤمن مراقبة مستقلة لشفافية الموازنة عبر البلدان. وتشكل هذه الوسيلة أساس دليل الموازنة المفتوحة. وقد عمل مشروع الموازنة الدولي خلال السنتين المنصرمتين، مع شركاء من 59 بلداً على استخدام هذا الوسيلة (الاستبيان) من أجل جمع معلومات للوصول إلى نتائج دليل الموازنة المفتوحة 2006.

يهدف هذا البحث إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني والصحفيين والباحثين وأخصائيي التنمية الاقتصادية في الدفاع عن تحسين المساءلة المالية في القطاع العام بشكل يؤدي إلى تحسينات ملموسة في حياة الناس. كما يتيح للمسؤولين الحكوميين وصناع السياسة في البلدان المدروسة تحديد الإجراءات الضرورية لضمان المساءلة وشفافية الموازنة.

المنهج

يهدف استبيان الموازنة المفتوحة، الذي وضعه مشروع الموازنة الدولي على مدى ثلاث سنوات، إلى جمع معلومات مقارنة بشأن نشر معلومات عن الموازنة وعن الممارسات الأخرى الخاضعة للمساءلة. وهو يرشد الباحثين عبر كل مرحلة من مراحل مسار الموازنة الأربعة ويساعدهم في تقييم المعلومات التي يجب نشرها في كل مرحلة. كما يحدد ويقيم الممارسات المسؤولة المتعلقة بالموازنة في كل مرحلة من سنة الموازنة.

ويحتوي الاستبيان 122 سؤالاً. وقد تم تلخيص الأجوبة المقدمة عن 91 سؤالاً تتعلق بنشر معلومات الموازنة لصياغة دليل الموازنة المفتوحة. والأسئلة الـ 31 الباقية تغطي مواضيع تتعلق بإمكانية محاسبة السلطة التنفيذية من قبل مؤسسات الحكم الرئيسية. لذلك فإن الاستبيان يغطي فرص مشاركة الجمهور في مناقشة الموازنة ويشجع على تعزيز الدور الرقابي للمجلس التشريعي. كما يتطلب الإعداد المسئول للموازنة وجود هيئة تدقيق حسابات خارجية قوية مستقلة عن الحكومة. وعليه فإن الاستبيان يغطي جوانب مؤسسية هامة من الهيئة الخارجية لتدقيق الحسابات، أي المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات.

وضع الاستبيان واختباره

في 1999 جرب باحثون في مشروع الموازنة الدولي ومعهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا (IDASA) منهجاً لإجراء بحث عن شفافية الموازنة. مع حلول عام 2002 كانت تجري مبادرتان للبحث في شفافية الموازنة من قبل المجتمع المدني في عدد من البلدان، واحده في أفريقيا والثانية في أمريكا اللاتينية. الأولى بقيادة IDASA والثانية بقيادة مركز فوندار المكسيكي للدراسة والبحث في أمريكا اللاتينية. وقد ساهمت هاتان المبادرتان بدور كبير في صياغة الاستبيان. فقد اختبر الباحثون في البلدان المشاركة في هاتين المبادرتين الاستبيان، وقدموا ملاحظات قيمة في إعادة صياغة الأسئلة.

كما قام مشروع الموازنة الدولي باختبار وسيلة المسح في 10 بلدان إضافية من خارج إفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال 2003 (بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الهند، كازاخستان، بولونيا، روسيا، سلوفينيا، تايلاند، تركيا). واستفاد مشروع الموازنة الدولي من الملاحظات في تعديل الأسئلة لكي تكون مناسبة للبلدان ذات الأنظمة المميزة في إعداد الموازنة. كما كانت الملاحظات مفيدة جداً أثناء قيام المشروع بصياغة دليل نحو استبيان الموازنة المفتوحة، الذي يقدم للباحثين الذين يجرون الاستبيان وصفاً مفصلاً لهدف كل سؤال والاقتراحات التي يجب استخدامها لدى اختيار الإجابات.

وفي النصف الثاني من 2003 تم مجدداً إعادة صياغة الاستبيان، مع الاستفادة من دراسة واستشارة خبراء في إدارة المصاريف العامة من أنحاء العالم. وشمل هذا عرض الاستبيان على مؤسسات مالية عالمية وعلى عمال في مجلات اختصاصية. وجرت جولة كبيرة ثانية لاختبار الاستبيان، وكانت على شكل دراسة تجريبية تشمل باحثين من 40 بلداً. وقد أكمل باحثون من 36 بلداً عملهم في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2004. وتم نشر نتائج المرحلة التجريبية في أكتوبر/تشرين الأول 2004 لكي يصار إلى جمع الملاحظات وإجراء المزيد من تدقيق الاستبيان والدليل المرافق له.

اللجنة الاستشارية لمبادرة الموازنة المفتوحة

ويضم المشروع لجنة استشارية من المجتمع المدني وخبراء في إدارة المصاريف العامة. ومن الأعضاء:

هيلينا هوفباور، مدير تنفيذي، مركز فوندار للدراسة والبحث في المكسيك

كاتارينا أوت، مدير تنفيذي، معهد التمويل العام في كرواتيا

ماريت كلاسينس، مدير، مشروع الموازنة الأفريقية، معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا

ديفيد دو فيرانتني، برنامج الشفافية والمساءلة، معهد بروكنغز

موراي بيتري، مدير، الشفافية العالمية في نيوزيلندا

مالكولك هولمز، مستشار وخبير في إدارة المصروفات العامة

إيريس لاف، نائب مدير، مركز الموازنة وأولويات الإدارة

إسحق شاببيرو، مدير مساعد، مركز الموازنة وأولويات الإدارة

جويل فريدمان، زميل مرموق، مركز الموازنة وأولويات الإدارة

محتوى استبيان الموازنة المفتوحة

يتألف استبيان الموازنة المفتوحة من أسئلة متعددة الخيارات، مع أربعة جداول تغطي الأسلوب الذي يتم من خلاله توزيع الموازنة. وتنقسم أسئلة الاستبيان إلى ثلاثة أقسام. يتألف القسم الأول من جداول تهدف إلى جمع معلومات عن مستوى نشر بيانات الموازنة. ويغطي القسم الثاني مشروع الموازنة السنوية الذي تتقدم به السلطة التنفيذية إلى المجلس التشريعي (الأسئلة 1-55)، ويغطي توفر معلومات أخرى يمكن أن تفيد في دراسة السياسات والممارسات المتعلقة بالموازنة (الأسئلة 56-66). ويغطي القسم الثالث كل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية إعداد الموازنة (الأسئلة 67-122).

يقيم الاستبيان المعلومات المتوفرة للجمهور والصادرة عن الحكومة المركزية، ولا يغطي توفر المعلومات على مستوى الأقاليم أو المحافظات. وتستفسر غالبية الأسئلة عما يحدث في الممارسة وليس عما يفترض أن يتم حسب القانون. وقد تمت صياغة جميع الأسئلة بطريقة تسهل استخلاص الظواهر الجديرة بالملاحظة والقابلة للتكرار. وقد طلب من الباحثين ونظرائهم المدققين أثناء ملئهم الاستبيان أن يقدموا الدليل على إجاباتهم. والدليل هو إحالة إلى وثيقة موازنة، أو إلى قانون أو إلى أية وثيقة عامة أخرى أو تصريح عام من قبل مسئول حكومي أو مقابلة مباشرة مع مسئول حكومي أو مع أي طرف مطلع آخر.

لم يهدف الاستبيان إلى تقييم نوعية ومصداقية المعلومات التي يمكن أن تقدمها الحكومة. فمثلاً، لا تقيم الأسئلة ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بمصاريف الحكومة أو بالموارد أو بالدين قد حذفت بصورة غير شرعية أو حجبت أو حولت من حسابات الحكومة. كما أنها لا تقيم مصداقية تنبؤات الاقتصاد الكلي أو الافتراضات الاقتصادية المستخدمة في تقديرات الموازنة.

وتركز معظم أسئلة الاستبيان على محتويات وتوقيت إصدار وثائق الموازنة السبع الرئيسية التي تصدرها جميع البلدان. وتعتمد المعايير المستخدمة في تقييم ما هي المعلومات التي يجب نشرها وفي أي وقت، على الممارسات الجيدة المقبولة عموماً في الإدارة المالية العامة. وهي معايير شبيهة بالمعايير التي وضعتها مؤسسات متعددة الجوانب مثل مدونة الممارسات الجيدة في الشفافية المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وإعلان ليما حول التوجهات العامة في مبادئ تدقيق الحسابات الصادر عن المنظمة الدولية للمعايير العليا لتدقيق الحسابات التابعة للأمم المتحدة (INTOSAI)، وهي منظمة مهنية للمعايير الوطنية العليا لتدقيق الحسابات أسستها الأمم المتحدة بقصد التشارك بالمعلومات والخبرات المتعلقة بتدقيق حسابات القطاع العام.

وتكمن قوة التوجيهات الأساسية مثل مدونة الشفافية المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي وإعلان ليما في القابلية الكونية للتطبيق، بشكل يجعلها ملائمة لجميع أنماط الموازنة في العالم. ولكن مشروع الموازنة الدولي لا يعتقد أن هذه التوجيهات كافية لضمان استجابة الموازنة مع حاجات المواطن وضمان المسائلة أمام المواطن. ولهذا فإن استبيان الموازنة المفتوحة يغطي مواضيع إضافية لها أهميتها بالنسبة للمجتمع المدني. وتشمل هذه المواضيع ما إذا كان المجلس التشريعي يجري جلسة استماع عامة عن الموازنة، كما تشمل عوامل أخرى تتعلق بإشراف المجلس التشريعي والمؤسسة العليا لتدقيق الحسابات.

عملية البحث والمراجعة

القصد من استبيان الموازنة المفتوحة هو تقديم صورة مستقلة وغير حكومية عن شفافية الموازنة في البلدان المدروسة. وجميع الباحثين الذين ملئوا الاستبيان ينحدرون من منظمات أكاديمية أو منظمات غير حكومية. ولم يشارك في ملء الاستبيان أي مسؤول حكومي في البلدان الستين المدروسة، رغم أن الباحثين التقوا مسؤولين حكوميين للحصول على إجابات عن بعض الأسئلة.

وتختلف صلاحيات ومجالات اهتمام مجموعات البحث كثيراً، ولكن الغاية المشتركة هي تسهيل الحصول على المعلومات خلال كل مرحلة من المراحل الأربع لسيرورة الموازنة، وتعزيز سلطة ودور المجالس التشريعية وأداء المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات. وتركز معظم مجموعات البحث على قضايا الموازنة، وتتضمن باحثين خبراء يعملون في قضايا الموازنة على أساس يومي.

وفي كل بلد تعين على باحث واحد، أو مجموعة باحثين ضمن إحدى المؤسسات، تقديم استبيان واحد يتضمن النتائج المتعلقة بهذا البلد. وعليه فإن النتائج المقدمة لكل بلد تستند إلى استبيان كامل واحد. وقد بدأ الباحثون عملهم في مايو/أيار 2005، وأكملوا الاستبيان في أكتوبر/تشرين الأول 2005. وبالتالي لم تؤخذ المجرىات أو التطورات التي تمت بعد أكتوبر/تشرين الأول 2005 في الحساب عند ملء الاستبيانات. وكما أشرنا من قبل، طلب من الباحثين ونظرائهم المدققين الذين يمثلون الاستبيان تقديم أدلة على إجاباتهم.

وبعد اكتمال العملية، شرع طاقم مشروع الموازنة الدولي بدراسة كل استبيان على حدة. واستغرق الأمر، في معظم الحالات، 3-6 أشهر من النقاش مع الباحثين لمراجعة الاستبيانات. وقد ركزت دراسة المشروع على أن تكون الإجابات المقدمة متسقة فيما بينها، ومتسقة فيما بين البلدان المدروسة. وتم التحقق من المعلومات على أساس المعلومات المتوفرة للجمهور، مثل وثائق الموازنة التي تنشرها بعض البلدان على الإنترنت، والبيانات المجمعة من قبل مركز المعلومات المصرفية، وهو مركز غير ربحي مقره واشنطن العاصمة ويراقب نشاطات المؤسسات المالية العالمية، وتقارير عن الرقابة على المعايير والأنظمة (ROSC) الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي تغطي الشفافية المالية، وتقارير المادة الرابعة من صندوق النقد الدولي، ووثائق ومنتشورات البنك الدولي بما في ذلك مراجعة الإنفاق الحكومي، وقاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي المتعلقة بممارسات إعداد الموازنة.

وقد زود مشروع الموازنة الدولي الباحثين بدليل استبيان الموازنة المفتوحة، الذي يحدد طريقة البحث التي يجب اتباعها لملء الاستبيان، ويقدم للباحثين أفضل المبادئ والممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة، ويفسر المصطلحات الأساسية المتعلقة بإدارة الإنفاق الحكومي. كما يقدم شروحاً مفصلة عن كيفية انتقاء الإجابات والاقتراضات التي يجب استخدامها للرد على كل سؤال.

وبعد انتهاء المراجعة تم إرسال الاستبيان إلى اثنين من المدققين غير المعروفين أسماؤهم اشترط أن يكونا مستقلين عن الحكومة وعن المنظمة التي تقوم بالبحث. وبالفعل كان جميع المدققين أشخاصاً ذوي معرفة عملية بالبلد وبنظام الموازنة المتبع فيه. وتم اختيارهم بعد دراسة سيرهم الذاتية، وصلاتهم الشخصية، وبحوثهم على الإنترنت، وسجلهم في مؤتمرات مشروع الموازنة الدولي. ويرى المشروع أن لا يتم كشف هوية أي من المدققين سواء للجمهور أو للمنظمة التي نفذت البحث.

وقد قام طاقم مشروع الموازنة الدولي بمراجعة ملاحظات المدققين وذلك للتأكد من أن الملاحظات تتماشى مع منهج الدراسة المحدد في دليل استبيان الموازنة المفتوحة. وقد تم حذف كل ملاحظة لا تتماشى مع الدليل، وشارك الباحثون بدراسة الملاحظات وردوا على ملاحظات المدققين. كما قام محررو المشروع بالإشارة إلى جميع التعارضات بهدف ضمان اتساق الاقتراضات في اختيار الإجابة في جميع البلدان.

تعريف المعلومات "المتوفرة للجمهور"

يركز استبيان الموازنة المفتوحة على تقييم المعلومات المتوفرة للجمهور. وعليه فقد عرفت الدراسة "المعلومات المتوفرة للجمهور" على أنها المعلومات التي يمكن لأي مواطن الحصول عليها بطلب يقدم إلى الجهة المخولة إصدار الوثيقة. ولذلك فإن هذا التعريف يشمل المعلومات المتوفرة عبر إجراءات محددة تضمن نشر متوافقة للوثائق العامة لكل الأطراف المهمة، إضافة إلى المعلومات أو الوثائق التي لا تتوفر إلا بالطلب.

هناك بلدان مشمولة بالدراسة قامت بتحديد الإجراءات التي تضمن نشرها متزامناً للوثائق العامة بحيث تحصل عليها كل الأطراف المهمة. وقد اعتبرت بعض البلدان أن تبني إجراءات قانونية واضحة لنشر وثائق الموازنة، إضافة إلى احترام هذه الإجراءات عملياً، أمر هام للحفاظ على سمعة عالمية في الإدارة المالية السليمة. وقد أقدم العديد من البلدان النامية

المهتمة بالحصول أو الحفاظ على معاملة تفضيلية في أسواق رأس المال العالمي على تبني مثل هذه الإجراءات من تلقاء ذاتها، أو عبر المشاركة في مبادرات مثل مبادرة نظام نشر البيانات العامة التي أطلقها صندوق النقد الدولي.

غير أن الكثير من البلدان المدروسة لم يكن لديها أحكام قانونية تنظم نشر معلومات الموازنة، أو أن هذه الأحكام موجودة لكن الحكومة لا تلتزم بها في الممارسة. وفي مثل هذه البلدان لا تقدم المعلومات إلا بناء على الطلب. وقد أبدى الباحثون فيها الكثير من الحرص في الإجابة على الأسئلة التي تعتمد فقط على المعلومات المتوفرة للجمهور. وفي بعض الحالات، طلبوا من المواطنين أن يتقدموا بطلب الحصول على معلومات عن الموازنة لاختبار مدى توفر المعلومات للجمهور. وكان هذا ضرورياً لأنه في بعض البلدان يتم إعداد معلومات أساسية عن الموازنة ولكنها لا تنشر للجمهور أبداً، أو يقوم المسؤولون الحكوميون باتخاذ قرارات اعتباطية تحدد الأشخاص التي يمكن تزويدهم بمعلومات عن الموازنة دون غيرهم. في الحالات التي يتم الحصول فيها على المعلومات بناء على الطلب فقط، وحين يتم رفض طلب ما بالحصول على وثيقة، تعتبر الوثيقة غير متوفرة للجمهور بغرض الدراسة.

إن تعريف المعلومات المتوفرة للجمهور المستخدم في هذه الدراسة يتضمن أن الطريقة التي تختارها الحكومة في نشر الوثائق لا تؤثر على أدائها في دليل الموازنة المفتوحة. وبالتحديد، حين تختار الحكومة استخدام الانترنت لنشر وثائقها فإن ذلك لا يؤثر على ترتيبها وفق دليل الموازنة المفتوحة. كما أن الحكومات التي تقتصر على نشر وثائقها بصورة مطبوعة لا تعتبر في درجة أقل من غيرها. ولكن الاستبيان يجمع البيانات في الجداول التي تظهر في القسم الأول من الدراسة (التي لا تستخدم في حساب الترتيب على دليل الموازنة المفتوحة) لتبيان الميل المتنامي لاستخدام الانترنت.

طريقة حساب النتائج في دليل الموازنة المفتوحة

يتألف دليل الموازنة المفتوحة من معدل نتائج الإجابة على 91 سؤالاً من أسئلة استبيان الموازنة المفتوحة التي تتعلق بتوفر المعلومات للجمهور. ويعكس ترتيب البلدان مدى توفر معلومات الموازنة للجمهور في الوثائق الرئيسية التي يجب أن تصدرها الحكومة خلال سنة الموازنة.

وتتطلب معظم أسئلة الاستبيان أن يقوم الباحث باختيار الإجابة من بين خمسة احتمالات. الجواب "أ" أو "ب" يتوافق مع الممارسة الجيدة فيما يخص السؤال المطروح. والإجابة "ج" أو "د" تتوافق مع الممارسة الضعيفة. وبدل الجواب "أ" على تحقيق أحد المعايير بشكل تام، في حين تدل الإجابة "د" على أن أحد المعايير لم يتحقق إطلاقاً. أما الجواب الخامس "هـ" فيعني أن السؤال غير قابل للتطبيق. كما طلب من الباحثين أن يقدموا استشهادات وأن يغنوا إجاباتهم على الاستبيان بملاحظات حيث يتطلب الأمر.

ولأغراض تتعلق بجمع الإجابات، أعطي الجواب "أ" درجة 100%، والجواب "ب" 67%، والجواب "ج" 33%، وأعطي الجواب "د" درجة صفر بالمئة. أما الجواب "هـ" غير قابل للتطبيق فلم يحسب في المجموع.

هناك أسئلة لها ثلاثة احتمالات: "أ" أو "ب" أو "ج" غير قابل للتطبيق، في هذه الأسئلة أعطي الجواب "أ" 100% وأعطي الجواب "ب" صفر بالمئة. والجواب "ج" غير قابل للتطبيق، وأدى إلى حذف السؤال من المجموع.

ولأغراض تتعلق بوصف أداء بلد ما على الدليل، فإن البلد الذي يحقق بين 81 و100 يعني أن حكومته "تقدم معلومات غزيرة للمواطنين"، والبلد الذي يحقق بين 61 و80 يعني أن حكومته "تقدم معلومات مهمة للمواطنين"، والبلد الذي يحقق بين 41 و60 يعني أن حكومته "تقدم بعض المعلومات للمواطنين"، والبلد الذي يحقق بين 21 و40 يعني أن الحكومة "تقدم القليل من المعلومات للمواطنين". وأخيراً فإن البلد الذي يحقق أقل من 20% يعني أن الحكومة "تقدم معلومات ضئيلة أو لا تقدم أية معلومات".

الأسئلة المتضمنة في دليل الموازنة المفتوحة

مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية	الأسئلة 1-55، 67، 68، 69
موازنة المواطنين	السؤال 61
تصريح ما قبل الموازنة	الأسئلة 72-74
تقارير خلال العام	الأسئلة 84-91
مراجعة منتصف العام	الأسئلة 93-96
تقرير نهاية العام	الأسئلة 102-111
تقرير مدققي الحسابات	الأسئلة 112-114، 116، 120، 122

(2) دليل الموازنة المفتوحة

إن تركيز دليل الموازنة المفتوحة على المعلومات المنشورة في وثائق موازنة البلد يعكس أهمية هذه الوثائق. ويجب أن تكون وثائق الموازنة هي المصدر القطعي لنشر المعلومات عن الموازنة وعن النشاطات المالية للحكومة. حيث أن وثائق الموازنة هي المكان الذي يجب أن يجمع فيه طيف واسع من المعلومات المالية والاقتصادية وأن يقدم للجمهور صورة شاملة عن الوضع المالي للحكومة في بداية سنة الموازنة وخلالها. وهناك ما هو أكثر من الحصول على المعلومات لتحقيق إعداد مسئول للموازنة، ولكن توفر المعلومات الشاملة وفي الوقت المناسب شرط لازم وإن يكن غير كاف من أجل الوصول إلى مسار موازنة مرن وخاضع للمساءلة.

يدرس الدليل المعلومات المنشورة في وثائق الموازنة الأساسية السبع التي يجب نشرها للجمهور خلال سنة الموازنة. فهو يقيم مدى ملاءمة المعلومات المقدمة في الوثائق بالنسبة للمهتمين بدراسة وفهم سياسات الحكومة، ويقيم شمولية المواضيع التي تغطيها الوثائق وتوقيت نشر الوثائق. فوثائق الموازنة هي المكان الذي تنشر فيه الحكومة أولوياتها، وهي المكان الذي يمكن للمواطنين أن يقارنوا أولوياتهم مع أولويات الحكومة. وعلى هذا فإن النتائج الإجمالية *لدليل الموازنة المفتوحة* تثر القلق.

تظهر نتائج دليل الموازنة المفتوحة أن هناك القليل من البلدان التي تقدم معلومات غزيرة عن الموازنة تسمح بمساءلة الحكومة. هناك 6 بلدان من أصل 59 - فرنسا ونيوزيلندا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة - تقدم معلومات غزيرة في وثائق الموازنة التي تصدرها.

أما البلدان الـ 53 المدروسة الباقية فهي إما تقصر في إصدار واحدة أو أكثر من وثائق الموازنة الرئيسية، أو أن المعلومات المتضمنة في هذه الوثائق تكون ناقصة. إن الغالبية الساحقة من البلدان المدروسة في الدليل (9 من كل 10 بلدان) لا تقدم معلومات كافية تمكن المواطن من مساءلة الحكومة على استخدام وإدارة الموارد العامة.

الجدول (1)

دليل الموازنة المفتوحة لعام 2006 كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

توفر معلومات واسعة للمواطنين	فرنسا نيوزيلندا	سلوفينيا جنوب إفريقيا	المملكة المتحدة الولايات المتحدة
تقدم معلومات هامة للمواطنين	بوتسوانا البرازيل جمهورية التشيك	النرويج بيرو بولونيا	رومانيا كوريا الجنوبية السويد
تقدم بعض المعلومات للمواطنين	بلغاريا كولومبيا كوستاريكا كرواتيا غانا غواتيمالا	الهند إندونيسيا الأردن كازاخستان كينيا مالاوي	المكسيك ناميبيا باكستان غينيا الجديدة الفلبين روسيا
تقدم الحد الأدنى من المعلومات للمواطنين	ألبانيا الجزائر الأرجنتين أذربيجان	بنغلادش الكاميرون الإكوادور السلفادور	جورجيا هندوراس نيبال أوغندا
نادراً ما تقدم أو لا تقدم معلومات إطلاقاً للمواطنين	أنغولا بوليفيا بوركينافاسو	تشاد مصر منغوليا	المغرب نيكاراغوا نيجيريا
	فيتنام		

تم تصنيف البلدان وفق نتائج الإجابات المقدمة عن 91 سؤالاً من استبيان الموازنة المفتوحة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمعلومات التي يمكن الحصول عليها من وثائق الموازنة الرئيسية السبع التي يجب أن تصدرها جميع الحكومات. وقد صنفت البلدان التي حققت بين 81 و100 على أنها تقدم معلومات غزيرة، والبلدان التي حققت بين 61 و80 على أنها تقدم معلومات هامة، والتي حققت بين 41 و60 على أنها تقدم بعض المعلومات، وبين 21 و40 على أنها تقدم الحد الأدنى من المعلومات، وبين 0 و20 على أنها نادراً ما تقدم معلومات أو لا تقدم إطلاقاً أية معلومات.

هناك 9 بلدان تحت فئة البلدان التي تقدم معلومات هامة، ولكن أداءها تراجع بسبب عدم إصدارها واحدة أو أكثر من الوثائق الحيوية. بوتسوانا مثال للبلدان التي تنضوي تحت البلدان التي تقدم معلومات هامة. ولكن أداءها تأثر كونها لا تصدر تصريح ما قبل الموازنة. على غرار ذلك السويد التي يعتبر أداءها جيداً لولا فشلها في إصدار مراجعة منتصف العام واحدة شاملة تغطي كل المصاريف.

وهناك حكومات أخرى ترتيبها سيء في الدليل بسبب نقص المعلومات التي ينشرها في مشروع الموازنة المجدول في المجلس التشريعي. كانت هذه حالة العديد من البلدان المصنفة في فئة البلدان التي "تقدم بعض المعلومات". وهذه تضم الأردن وكازاخستان وكينيا، وهناك بلدان أخرى وضعت في هذه الفئة لأنها لا تصدر تقارير خلال العام أو في نهاية العام.

الأهم من كل ذلك أن هناك 23 بلداً تقع في الفئتين الأخيرتين تقدم حداً أدنى من المعلومات أو لا تقدم أية معلومات لمواطنيها عن موازنة البلد. إن عدم تقديم الحد الأدنى من المعلومات عن الموازنة يشكل تقصيراً كبيراً بمقياس متطلبات الموازنة المفتوحة.

هناك 10 بلدان تحتل الدرجة الأخيرة في التصنيف هي: أنغولا وبوليفيا وبوركينا فاسو وتشاد ومصر ومنغوليا والمغرب ونيكاراغوا ونيجييريا وفيتنام. ستة من هذه البلدان لا تنشر مشروع الموازنة إطلاقاً قبل مصادقة المجلس التشريعي، مما يشير إلى الطبيعة المغلقة لعمليات الموازنة لديهم وإلى غياب مساءلة الحكومة أمام الجمهور. واثنان من هذه البلدان هما نيكاراغوا وبوليفيا تنشر مشروع الموازنة قبل تبنيه ولكنها تقدم معلومات ضئيلة جداً فقط.

ويظهر الدليل أن الممارسات العالية الشفافية ممكنة في البلدان النامية كما في البلدان المتطورة. فسلوينيا وجنوب أفريقيا مثلاً حققنا تحسناً كبيراً جداً في شفافية الموازنة خلال فترة وجيزة من الزمن. وخلال عقد واحد من الزمن استطاع هذان البلدان تحويل الدفاتر المغلقة للتخطيط المركزي والفصل العنصري إلى التزام بالممارسات الجيدة بخصوص علنية وثائق الموازنة.

ومع ذلك فإن النتيجة الرئيسية للمسح هي أن الضعف الكبير في أداء غالبية البلدان في مجال شفافية الموازنة أمر يثير قلقاً عميقاً. ففي 59 بلداً شملها المسح، هناك 23 بلداً يقدم معلومات قليلة أو لا يقدم أية معلومات عن الموازنة إلى المواطنين. وتضم هذه الفئة عدداً من البلدان التي تلقت مساعدات كبيرة من المانحين لسنوات عديدة وتتمتع بسمعة حسنة لدى المستثمرين والمانحين الدوليين. وتضم قائمة البلدان الضعيفة الأداء بلدان ضعيفة الدخل وبلدان متوسطة الدخل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

ويقدم دليل الموازنة المفتوحة صورة عن توفر معلومات الموازنة للجمهور في كل بلد. فهو لا يشير إلى اتجاهات تحسن أو تراجع بيئة تقديم المعلومات في كل بلد. ويأمل مشروع الموازنة الدولي أن تظهر الدراسات المستقبلية هذه الاتجاهات. لكن الواضح هو أن مستوى شفافية الموازنة في البلد يتعلق برغبة الحكومة في تحمل المسؤولية أمام المواطنين، وليس بعدم قدرتها على إنتاج هذه المعلومات. أي أن البلدان التي جاءت في آخر تصنيف الدليل لا يمكنها أن تتدبر بغياب القدرات، لأن إدخال التحسينات الجذرية على ممارسة الشفافية أمر ممكن خلال فترة وجيزة وبتكاليف زهيدة.

3) نظرة متأنية على الوثائق الرئيسية للموازنة

تظهر الدراسة المتأنية لوثائق الموازنة السبع الرئيسية التي يجب أن تصدرها الحكومة خلال سنة الموازنة، أن الحكومات تميل إلى نشر معظم المعلومات في مشروع الموازنة السنوية الذي تتقدم به. ولكن عند تنفيذ الموازنة تصبح المعلومات شحيحة أكثر فأكثر. وهذا الشح بالمعلومات خلال تنفيذ الموازنة يثير القلق حول محاسبة الحكومة عن قرارات الصرف وجمع الإيرادات والتزامها بمستويات الدين المفوضة بها. وتشير نتائج التحريات أيضاً إلى أن هناك مجالاً واسعاً لتحسين مساءلة الحكومة من خلال تعزيز دور المجلس التشريعي وتدقيق الحسابات.

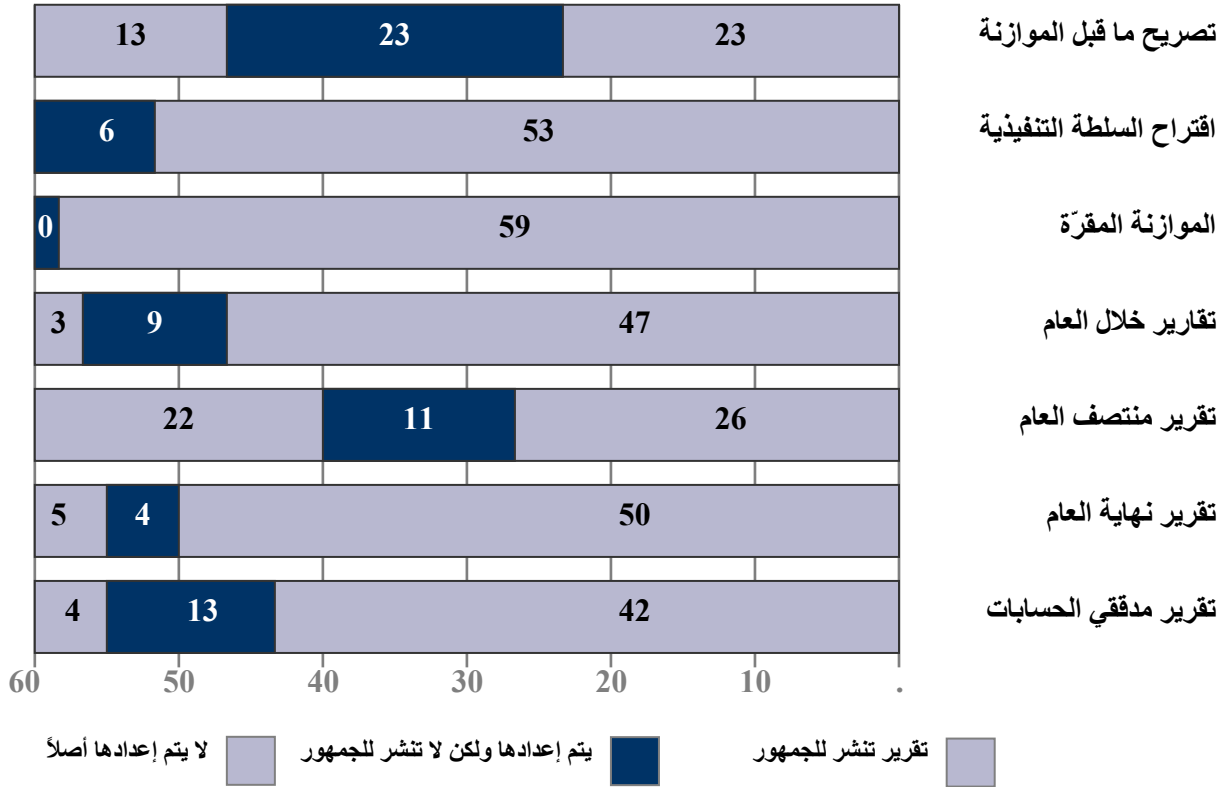
عدم نشر المعلومات المعدّة

من النتائج المدهشة التي كشفت عنها التحريات العدد الكبير من وثائق الموازنة التي تمتنع الحكومة عن نشرها، وهي تعدها من أجل استخدامها الخاص أو تقديمها إلى المانحين. وقد قام الباحثون في 59 بلداً بمقابلة مسؤولين حكوميين لمعرفة ما هي الوثائق التي يتم إعدادها بالفعل ولم تنشر للجمهور.

مثلاً، يظهر الجدول أدناه أنه في 23 بلداً، تحضر الحكومات المعلومات التي يجب كشفها في تصريح ما قبل الموازنة، ولكنها لا تنشرها للجمهور. وما يثير القلق هو العدد الكبير من البلدان (23 بلداً) التي تقوم فيها المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات بإعداد تقارير تدقيق الحسابات، ولكن دون أن يصار إلى نشرها.

أكثر من نصف البلدان (32 بلداً) تقوم بإعداد المعلومات التي يمكن نشرها في واحدة أو أكثر من وثائق الموازنة السبع الرئيسية. وهذا يشير إلى أن هذه البلدان تستطيع أن تحسن شفافيّتها بشكل سريع، وذلك ببساطة من خلال نشر المعلومات التي تم إعدادها سلفاً. الأمر الذي يدل على أن الحكومة لا تنشر المعلومات لأنها لا تريد ذلك وليس لأنها عاجزة عن إعداد المعلومات أو عن تحمل تكاليف إعدادها.

الجدول (2): الدول التي توفر الوثائق الأساسية للموازنة: نتائج 59 دولة قامت بتعبئة الاستبيان



مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية

من أهم الوثائق التي تصدر خلال سنة الموازنة هي مشروع الموازنة السنوية الذي تتقدم به السلطة التنفيذية. ففي هذه الوثيقة تعلن الحكومة عن أولوياتها خلال السنة المقبلة. وتعني مصادقة المجلس التشريعي على المشروع أنه يوافق على الأولويات المذكورة. ومما يثير كثيراً من القلق أن الدراسة بينت أن هناك خمسة بلدان من أصل 59 بلداً تمت دراستها تقدم للمواطنين في مشروع الموازنة معلومات غزيرة ضرورية لمساءلة الحكومة. وهذه البلدان هي: فرنسا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

إن سبب الأداء الضعيف لباقي البلدان هو أن المشروع (أو سلسلة الوثائق التي تشكل المشروع) لا يقدم صورة شاملة عن الموقف المالي للحكومة خلال السنة المقبلة أو خلال السنوات القادمة. مثلاً، الوثائق في بعض البلدان لا تعرض أهداف سياسات الحكومة ولا تشرح كيف تساهم خطة الإنفاق في تحقيق هذه الأهداف. وهناك حكومات لا تعطي معلومات مفصلة عن الإيرادات المتوقعة أو عن قيمة التخفيضات الضريبية أو عن وجهة التحويلات والمنح المقدمة إلى مستويات أخرى من الحكومة أو عن المساعدات المقدمة إلى هيئات مثل الشركات العامة أو عن خطط الاقتراض أو عن أي تقصير في دفع مستحقات الديون أو عن ضمانات القروض. وأخيراً هناك حكومات لا تكشف تقديراتها المالية وغير المالية ولا تكشف معلومات عن الأداء الحالي أو عن المسؤوليات والمخاطر المستقبلية على الرواتب التقاعدية وغيرها من مشاريع الضمان الاجتماعي.

الجدول (3)

مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

توفر معلومات واسعة للمواطنين				
فرنسا	جنوب إفريقيا	الولايات المتحدة	نيوزيلندا	
تقدم معلومات هامة للمواطنين				
بوتسوانا	جمهورية التشيك	ناميبيا	بيرو	سلوفينيا
البرازيل	غانا	النرويج	بولونيا	كوريا الجنوبية
كولومبيا	مالاوي	غينيا الجديدة	رومانيا	السويد
تقدم بعض المعلومات للمواطنين				
الجزائر	الكاميرون	إندونيسيا	نيبال	تركيا
الأرجنتين	كوستاريكا	الأردن	باكستان	أوغندا
أذربيجان	غواتيمالا	كازاخستان	الفلبين	
بنغلادش	هندوراس	كينيا	سريلانكا	
بلغاريا	الهند	المكسيك	تنزانيا	
تقدم الحد الأدنى من المعلومات للمواطنين				
بوليفيا	الإكوادور	جورجيا	روسيا	
كرواتيا	السلفادور	نيجيريا	زامبيا	
نادراً ما تقدم أو لا تقدم معلومات إطلاقاً للمواطنين				
ألبانيا	بوركينافاسو	مصر	المغرب	فيتنام
أنغولا	تشاد	منغوليا	نيكاراغوا	

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلدان في مشروع الموازنة وفق الإجابات المقدمة على الأسئلة من 1 إلى 55 في استبيان الموازنة المفتوحة. وهذه الأسئلة تغطي مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية وأية وثيقة داعمة يمكن أن ترفق به عند تقديمه للدراسة في المجلس التشريعي. وقد صنفت البلدان التي حققت بين 81 و100 على أنها تقدم معلومات غزيرة، والبلدان التي حققت بين 61 و80 على أنها تقدم معلومات هامة، والتي حققت بين 41 و60 على أنها تقدم بعض المعلومات، وبين 21 و40 على أنها تقدم الحد الأدنى من المعلومات، وبين 0 و20 على أنها نادراً ما تقدم معلومات أو لا تقدم إطلاقاً أية معلومات.

ومن النتائج المهمة للتحريات هي أن هناك العديد من البلدان التي لا تنشر مشروع الموازنة قبل مصادقة المجلس التشريعي عليه. فهناك ستة بلدان تبقي الموازنة سرية حتى يتبناها المجلس التشريعي – بشكل يمنع أية مناقشة عامة للموازنة. وهذه البلدان هي: أنغولا وبوركينا فاسو وتشاد ومصر ومنغوليا وفيتنام. إن هذه الممارسة تحد من قدرة الجمهور ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة في مناقشة الموازنة، الأمر الذي يثير الكثير من القلق بشأن المساءلة الديمقراطية في هذه البلدان.

تصريح ما قبل الموازنة

تبنى 23 بلداً من البلدان المدروسة سلوكاً جيداً بإصدار تصريح ما قبل الموازنة يكشف مستويات الإنفاق والإيرادات خلال صياغة الموازنة، قبل تقديمها إلى المجلس التشريعي. الأمر الذي يسمح بمناقشة المؤشرات العامة قبل أن تتخذ السلطة التنفيذية قرارات تفصيلية بشأن توزيع الموازنة على القطاعات والبرامج. في بعض البلدان يقدم تصريح ما قبل الموازنة إلى المجلس التشريعي ليصادق عليه، الأمر الذي يعزز الدور الإشرافي له.

الجدول (4)

تصريح ما قبل الموازنة

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

بلدان الأداء الأفضل: تقدم معلومات غزيرة للمواطنين			
البرازيل	نيجيريا	سلوفينيا	زامبيا
فرنسا	غينيا الجديدة	جنوب إفريقيا	
كينيا	بيرو	كوريا الجنوبية	
نيوزلندا	بولونيا	السويد	
تقدم معلومات جزئية للمواطنين			
الكاميرون	كازاخستان	تنزانيا	المملكة المتحدة
كرواتيا	منغوليا	تركيا	
جورجيا	روسيا	أوغندا	
لا تقدم تصريح ما قبل الموازنة للمواطنين			
ألبانيا	بوركينافاسو	غواتيمالا	نيبال
الجزائر	تشاد	هندوراس	نيكاراغوا
أنغولا	كولومبيا	الهند	النرويج
الأرجنتين	كوستاريكا	إندونيسيا	باكستان
أذربيجان	جمهورية التشيك	الأردن	الفلبين
بنغلادش	الإكوادور	مالاوي	رومانيا
بوليفيا	مصر	المكسيك	سريلانكا
بوتسوانا	السلفادور	المغرب	الولايات المتحدة
بلغاريا	غانا	ناميبيا	فيتنام

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلدان في تصريح ما قبل الموازنة بناء على الإجابات المقدمة على الأسئلة 72 و73 و74 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت 100% هي التي وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت أقل من 100% ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% وضعت في فئة البلدان التي لا تنشر تصريح ما قبل الموازنة.

بينت التحريات أن هناك أكثر من نصف البلدان المدروسة (36 بلداً) لا تقدم تصريح ما قبل الموازنة خلال المرحلة الأولى من مسار الموازنة، حين تقوم السلطة التنفيذية بصياغة مشروع الموازنة. وهذا يدل على أن هذه المرحلة هي الأصعب من ناحية الحصول على المعلومات، وأن الموازنة توضع في العديد من البلدان خلف أبواب مغلقة بمساهمة عامة ضئيلة وبنشر القليل من المعلومات.

التقارير خلال العام

معظم البلدان المدروسة لا تقدم أية معلومات أو تقدم معلومات جزئية في تقاريرها الشهرية أو الفصلية عن التقدم في تنفيذ الموازنة. إن تقديم هذه التقارير في الوقت المناسب يسمح للمجلس التشريعي وللمجتمع المدني بإثارة أسئلة هامة عن أداء السلطة التنفيذية حين تبتعد عن السياسات التي تمت المصادقة عليها في الموازنة.

على السلطة التنفيذية أن تصدر تقارير دورية تبين فيها المصاريف التي تمت والإيرادات التي جمعت والديون المترتبة. وهذه التقارير أساسية لضمان المساءلة، حيث تسمح للجمهور بمعرفة مدى التزام الحكومة بالمصاريف المقررة في الموازنة وبأهداف الإيرادات وبإبقاء الديون تحت السقف المفوض به.

الجدول (5)

التقارير خلال العام عن تنفيذ الموازنة كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

بلدان الأداء الأفضل: تقدم معلومات غزيرة للمواطنين			
بلغاريا	تركيا	نيوزلندا	سريلانكا
بيرو	الولايات المتحدة	بولونيا	البرازيل
ألمانيا	فرنسا	سلوفينيا	السويد
جنوب إفريقيا	المكسيك	منغوليا	
تقدم معلومات جزئية للمواطنين			
ألبانيا	الإكوادور	كازاخستان	باكستان
الأرجنتين	مصر	كينيا	غينيا الجديدة
بنغلادش	السلفادور	مالاوي	الفلبين
بوتسوانا	جورجيا	المغرب	روسيا
بوركينافاسو	غواتيمالا	ناميبيا	كوريا الجنوبية
كولومبيا	هندوراس	نيبال	تنزانيا
كرواتيا	الهند	نيكاراغوا	المملكة المتحدة
جمهورية التشيك	الأردن	النرويج	زامبيا
بلدان لا تنشر تقارير خلال العام			
الجزائر	بوليفيا	كوستاريكا	نيجيريا
أنغولا	الكاميرون	غانا	أوغندا
أذربيجان	تشاد	إندونيسيا	فيتنام

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلدان في التقارير خلال العام عن تنفيذ الموازنة حسب الإجابات المقدمة على الأسئلة 84-92 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت بين 90-100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، وتلك التي حققت 89% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية. أما البلدان التي حققت 0% فوضعت في فئة البلدان التي لا تنشر تقارير خلال العام.

ولكن الجدول المرفق يظهر أن هناك 15 بلداً فقط تقدم معلومات مهمة في تقاريرها خلال العام. وما يثير القلق هو أن أكثر من نصف البلدان المدروسة (32 بلداً) تقدم معلومات جزئية فقط، وهناك 12 بلداً لا تنشر أية معلومات على الإطلاق.

مراجعة منتصف العام

يبين الجدول المجاور أن سبعة بلدان فقط من البلدان المدروسة تقدم مراجعة شاملة في منتصف العام. إن على السلطة التنفيذية أن تنشر هذه الوثيقة بعد 6 أشهر من بدء سنة الموازنة لمناقشة أية مصاعب أو تغييرات في الفرضيات الاقتصادية وكيفية تأثير هذه التغييرات على المصاريف الحكومية وعلى الإيرادات والدين في الفترة الباقية من سنة الموازنة.

مثلاً، يمكن للتقلب الحاصل في أسعار بعض السلع كالنفط والغاز أن يؤدي إلى تغييرات كبيرة في إيرادات الدول الغنية بالموارد، في حين يؤدي إلى زيادة غير متوقعة في إنفاق الدول الأخرى. ويجب ذكر تأثير هذه العوامل للجمهور في تقرير منتصف سنة الموازنة. ومع ذلك فإن أكثر من نصف عدد البلدان المدروسة (33 بلداً) لا تصدر مثل هذا التقرير.

الجدول (6)

مراجعة منتصف العام كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

بلدان الأداء الأفضل: تقدم معلومات غزيرة للمواطنين	فرنسا نيوزلندا	النرويج سلوفينيا	جنوب إفريقيا المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
تقدم معلومات جزئية للمواطنين	بوركينا فاسو الكاميرون جمهورية التشيك مصر جورجيا	غانا الهند إندونيسيا المكسيك ناميبيا	نيبال باكستان بيرو الفلبين بولونيا	روسيا كوريا الجنوبية سريلانكا زامبيا
بلدان لا تنشر مراجعة منتصف العام	ألبانيا الجزائر أنغولا الأرجنتين أذربيجان بنغلادش بوليفيا بوتسوانا البرازيل	بلغاريا تشاد كولومبيا كوستاريكا كرواتيا الإكوادور السلفادور غواتيمالا هندوراس	الأردن كازاخستان كينيا مالاوي منغوليا المغرب نيكاراغوا نيجيريا غينيا الجديدة	رومانيا السويد تنزانيا تركيا أوغندا فيتنام

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلدان في تقرير مراجعة منتصف العام حسب الإجابات المقدمة على الأسئلة 93-96 من استبيان الموازنة المقترحة. فالبلدان التي حققت 90-100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت 89% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% في فئة البلدان التي لا تنشر تقرير منتصف العام.

تقرير نهاية العام

في نهاية السنة المالية، على السلطة التنفيذية أن تصدر تقريراً شاملاً في نهاية السنة. ويجب أن تكون هذه الوثيقة أكثر من مجرد تقرير مالي، بل يجب أن تكون تقريراً أساسياً لمساءلة الحكومة أمام المواطنين – تتضمن آخر المعلومات عن تنفيذ أهداف وتحسينات ونتائج السياسات التي وضعتها الحكومة في بداية السنة. ويجب أن توضح الوثيقة العلاقة بين الإنجازات وكيفية إنفاق الحكومة لأموالها.

وبالرغم من أهمية تقرير بداية العام، فإن 9 بلدان فقط من بين البلدان المدروسة قدمت معلومات غزيرة في هذه الوثيقة. في حين قدم 41 بلداً معلومات جزئية في تقرير نهاية العام، وهناك 9 بلدان لم تصدر تقريراً على الإطلاق أو لم تصدر تقريراً مستقلاً عن مشروع الموازنة السنوية للسنة التالية.

الجدول (7)

تقرير نهاية العام

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

بلدان الأداء الأفضل: تقدم معلومات غزيرة للمواطنين		
البرازيل	بولونيا	كوريا الجنوبية
فرنسا	سلوفينيا	السويد
نيوزلندا	جنوب إفريقيا	المملكة المتحدة
تقدم معلومات جزئية للمواطنين		
ألبانيا	كرواتيا	كينيا
الجزائر	جمهورية التشيك	المكسيك
أنغولا	الإكوادور	منغوليا
الأرجنتين	مصر	المغرب
بوليفيا	السلفادور	ناميبيا
بوتسوانا	جورجيا	نيبال
بلغاريا	غواتيمالا	نيكاراغوا
بوركينافاسو	هندوراس	النرويج
تشاد	إندونيسيا	باكستان
كولومبيا	الأردن	غينيا الجديدة
كوستاريكا	كازاخستان	بيرو
لا تنشر تقرير نهاية العام		
أذربيجان	غانا	تنزانيا
بنغلادش	مالاوي	تركيا
الكاميرون	نيجيريا	أوغندا

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلدان في تقرير نهاية العام حسب الإجابات المقدمة على الأسئلة 102-111 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت 80-100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت 79% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% في فئة البلدان التي لا تنشر تقرير نهاية العام.

الجدول (8)

تقرير تدقيق الحسابات كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

بلدان الأداء الأفضل: تقدم معلومات غزيرة للمواطنين			
كولومبيا	منغوليا	بولونيا	كوريا الجنوبية
كرواتيا	نيوزلندا	روسيا	السويد
فرنسا	النرويج	سلوفينيا	المملكة المتحدة
الهند	الفلبين	جنوب إفريقيا	الولايات المتحدة
تقدم معلومات جزئية للمواطنين			
ألبانيا	جورجيا	المكسيك	تنزانيا
بوليفيا	غواتيمالا	ناميبيا	تركيا
بوتسوانا	هندوراس	نيبال	أوغندا
البرازيل	إندونيسيا	باكستان	زامبيا
بلغاريا	الأردن	بيرو	
كوستاريكا	كازاخستان	رومانيا	
جمهورية التشيك	كينيا	سريلانكا	
بلدان لا تنشر تقرير تدقيق حسابات			
الجزائر	بوركينافاسو	السلفادور	نيجيريا
أنغولا	الكاميرون	غانا	غينيا الجديدة
الأرجنتين	تشاد	مالاوي	فيتنام
أذربيجان	الإكوادور	المغرب	
بنغلادش	مصر	نيكاراغوا	

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلدان في تقرير تدقيق الحسابات حسب الإجابات المقدمة على الأسئلة 112-114 و 116 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت 80-100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت 79% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% في فئة البلدان التي لا تنشر تقرير تدقيق الحسابات.

تقرير تدقيق الحسابات

يجب أن يكون في كل بلد مكتباً مستقلاً عن السلطة التنفيذية يقوم بتدقيق الحسابات السنوية للحكومة. ويجب أن يصدر تقرير شهادة مدقق الحسابات من قبل هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية (وليس من قبل مدقق حسابات داخلي تابع للحكومة أو أي جهة أخرى مرتبطة بالحكومة). في معظم البلدان يكون المدقق الخارجي جزءاً من المجلس التشريعي أو من القضاء حسب القانون المدني للبلد. يراجع المدققون المصاريف لضمان أن يكون الإنفاق متماشياً مع المتطلبات والإجراءات التي صادق عليها المجلس التشريعي في الموازنة السنوية ومع قوانين الموازنة في البلد.

ويظهر الجدول التالي أن هناك عدداً كبيراً إلى حد يثير القلق من البلدان المدروسة (17 بلداً) لا تصدر تقارير تدقيق حسابات أبداً، في حين أن 25 بلداً تنشر معلومات جزئية فقط.

4) كيف يحصل الجمهور على المعلومات؟

لقد تركت الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات وتزايد شعبية قوانين "حق الحصول على المعلومات"، أثراً كبيراً على كيفية حصول الجمهور على المعلومات. ويستخدم الإنترنت اليوم من قبل عدد كبير من البلدان المدروسة لنشر الوثائق. ولكن بعض منظمات المجتمع المدني تحذر من محدودية نشر معلومات الموازنة عبر الإنترنت في بعض البلدان.

الحصول على وثائق الموازنة عبر الإنترنت

لقد تبنى الكثير من البلدان المدروسة ممارسة محبذة هي نشر وثائق الموازنة على الإنترنت. ولكن على الحكومات العمل أكثر من ذلك لنشر وثائق الموازنة، ولاسيما بالنسبة للناس الذين لا تتوفر لديهم تقنية الإنترنت.

فالإنترنت توفر للحكومات وسيلة اقتصادية لنشر وثائق الموازنة لكل الأطراف المهتمة في وقت واحد. وتحمي من التلاعب ومن الحجب الاعتباطي للمعلومات ومن التمييز والمحاباة في تقديم المعلومات. كما تعد بإمكانية نشر معلومات الموازنة إلى المواطنين خارج المدن الرئيسية. ويظهر الجدول التالي أن الغالبية العظمى من البلدان المدروسة (47 من أصل 59) تنشر موازنتها المقررة عبر الإنترنت.

وفي الوقت نفسه، تؤكد منظمات المجتمع المدني في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل أن هناك نسبة كبيرة من السكان في بلدانهم لا تتوفر لديهم الإنترنت. وتحث هذه المنظمات الحكومات على اتخاذ إجراءات أخرى لإعلام الجمهور بالموازنة، مثل نشر موازنة المواطنين التي تقدم الموازنة بطريقة يسهل فهمها للمواطن غير المختص. ويظهر الجدول أن هناك عدداً ضئيلاً جداً من البلدان ينشر مثل هذه الوثيقة – عشر بلدان من أصل 59 بلداً تمت دراستها. وهذه البلدان هي: أنغولا والسلفادور والهند وفرنسا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية والسويد وأوغندا والمملكة المتحدة.

الجدول (9)

متوفرة على الإنترنت	تنشر بنسخ مطبوعة فقط وغير متوفرة على الإنترنت	معدة للاستخدام الداخلي فقط ولا تنشر للجمهور	لا يتم إعداد الوثائق أصلاً	
13	23	6	17	تصريح ما قبل الموازنة
8	6	7	38	ملخص الموازنة
0	6	10	43	مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية
1	10	9	39	وثائق داعمة للموازنة
49	0	1	9	موازنة المواطنين
0	0	12	47	الموازنة المقررة
3	9	5	42	تقارير خلال العام
22	11	7	19	تقرير منتصف العام
5	4	10	40	تقرير نهاية العام
4	13	10	32	تقرير تدقيق الحسابات

قوانين "حق الحصول على المعلومات" والحصول على معلومات مفصلة بدقة

فالاهتمام المتزايد بتحسين تقديم الخدمات يدفع للاهتمام بتزويد المواطنين بمعلومات مفصلة تتناول مثلاً المصاريف في قطاع المدارس المحلية أو في قطاع الصحة المحلية. ولكن وثائق الموازنة في البلد لا تتضمن عموماً هذه التفاصيل. إن تبني قوانين حق الحصول على المعلومات يشكل إذن الخطوة الأساسية الأولى في الكثير من البلدان لتعزيز قدرة المواطنين على الحصول فعلاً على مثل هذه المعلومات.

إن توفر معلومات مفصلة بدقة أمر هام بالنسبة للمواطنين كي يعرفوا ماذا يصرف على مدارسهم المحلية وقطاع الصحة المحلي. ولكن كما يظهر الجدول التالي، في حوالي نصف البلدان المدروسة، من غير الممكن عملياً الحصول على معلومات غير مالية. ويمكن أن تشمل مثل هذه المعلومات عدد المنتفعين من برنامج ما أو عدد الموظفين المنخرطين في إدارته.

إن قوانين البلد التي تحكم مسار الموازنة، أو القوانين التي تنشئ مؤسسات بلد ما مثل المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات، تتضمن دائماً مواد تتطلب نشر بعض معلومات الموازنة. إن وجود هذه المواد في القانون، ولاسيما إذا كانت تتماشى مع معايير الممارسة المثلى، مثل أفضل ممارسات شفافية الموازنة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تمثل خطوة إيجابية باتجاه مأسسة الحصول على المعلومات.

ولكن وثائق الموازنة لا تضم معلومات مفصلة. فقد تكون القوانين التي تعطي الحق بطلب وتلقي المعلومات ضرورية لمعرفة بنود الإنفاق بالتفصيل الذي يسمح للمواطن بمعرفة ما ينفق على كل برنامج أو منطقة جغرافية معينة. ومثل هذه القوانين تتيح الحصول على المعلومات غير المالية. ومن المهم أن تتبنى هذه القوانين الحكومات المركزية والفرعية لأن الكثير من الخدمات تقدم على مستوى المنطقة أو البلدية.

5) دور المجلس التشريعي

يضطلع المجلس التشريعي في الغالبية العظمى من البلدان بمسئولية الإشراف على قضايا الموازنة. وتشير الردود المقدمة على أسئلة الاستبيان أن السلطين التنفيذية والتشريعية غير ملتزمتين بتبني ممارسات تعزز مشاركة الجمهور في مناقشة الموازنة، وبالتالي في بتحمل المسئولية أمام المواطنين.

ومن العوامل الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً في تعزيز دور المجلس التشريعي على لعب دور مشرف على قضايا الموازنة، هو المدة الزمنية التي تمنحه إياها السلطة التنفيذية لدراسة مشروع الموازنة السنوية. إذ يمكن للسلطة التنفيذية أن تحد كثيراً من دور المجلس التشريعي والجمهور في دراسة ومناقشة الموازنة وذلك بأن تنشر المشروع قبل أسابيع قليلة أو أيام من بدء السنة المالية الجديدة. وتوصي أفضل ممارسات شفافية الموازنة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأن تقدم الموازنة قبل 3 أشهر على الأقل من بداية سنة الموازنة. وهذا هو الوقت اللازم لإجراء دراسة دقيقة للموازنة والقيام بنشاطات مختلفة، مثل جلسات الاستماع العامة.

وتظهر التحريات أنه في الكثير من البلدان لا يعطى المجلس التشريعي وقتاً كافياً لدراسة الموازنة. ففي 14 بلداً من البلدان المدروسة، تقدم السلطة التنفيذية الموازنة قبل أقل من 6 أسابيع من بداية سنة الموازنة. وفي بعض الحالات المتطرفة، كما في غانا وزامبيا، فإن الحكومة لا تقدم الموازنة حتى بعد بدء سنة الموازنة. (في حالة نيبال، المذكورة في الجدول التالي، تم حل المجلس التشريعي في وقت دراسة الموازنة بسبب إعلان حالة الطوارئ في البلد).

الجدول (10)

كم تتيح السلطة التنفيذية من الوقت للتشريع من أجل دراسة الموازنة؟

الجزائر	جمهورية التشيك	إندونيسيا	رومانيا	المجلس التشريعي يتلقى الموازنة قبل 3 أشهر على الأقل من بدء سنة الموازنة
الأرجنتين	الإكوادور	كازاخستان	روسيا	
بوليفيا	مصر	المكسيك	كوريا الجنوبية	
البرازيل	السلفادور	نيجيريا	السويد	
بوركينافاسو	فرنسا	بيرو	أوغندا	
كولومبيا	غواتيمالا	الفلبين	الولايات المتحدة	
كوستاريكا	هندوراس	بولونيا		
أنغولا	تشاد	نيوزلندا	سريلانكا	المجلس التشريعي يتلقى الموازنة قبل 6 أسابيع على الأقل، ولكن أقل من 3 أشهر، من بدء سنة الموازنة
أذربيجان	كرواتيا	نيكاراغوا	تركيا	
بوتسوانا	منغوليا	النرويج	فيتنام	
بلغاريا	المغرب	سلوفينيا		
ألبانيا	الهند	ناميبيا	تنزانيا	المجلس التشريعي يتلقى الموازنة قبل أقل من 6 أسابيع، من بدء سنة الموازنة
بنغلادش	الأردن	باكستان	المملكة المتحدة	
الكاميرون	كينيا	غينيا الجديدة		
جورجيا	مالاوي	جنوب إفريقيا		
غانا	نيبال	زامبيا		المجلس التشريعي لا يتلقى الموازنة قبل بدء سنة الموازنة

الجواب على السؤال 75 من استبيان الموازنة المفتوحة

الجدول (11)

هل يمكن للمواطنين الحصول على معلومات غير مالية حول برامج الصرف، مثل عدد المستفيدين؟

السويد	بولونيا سلوفينيا	بيرو الفلبيين	كوستاريكا نيوزلندة	بلدان تنشر معلومات غير مالية مفصلة عن كل البرامج
زامبيا	جنوب إفريقيا كوريا الجنوبية المملكة المتحدة الولايات المتحدة	فرنسا الهند المكسيك النرويج	البرازيل بلغاريا كوستاريكا جمهورية التشيك	بلدان تنشر معلومات غير مالية مفصلة عن البرامج التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، الإنفاقات
	فيتنام	غواتيمالا رومانيا	السلفادور جورجيا	بلدان تنشر معلومات غير مالية مفصلة عن برامج تمثل أقل من ثلثي الإنفاقات
باكستان غينيا الجديدة روسيا سريلانكا تنزانيا تركيا أوغندا	كازاخستان كينيا مالاوي منغوليا المغرب ناميبيا نيبال نيكاراغوا نيجيريا	الكاميرون تشاد كرواتيا الإكوادور مصر غانا هندوراس إندونيسيا الأردن	ألبانيا الجزائر أنغولا الأرجنتين أذربيجان بنغلادش بوليفيا بوتسوانا بوركينافاسو	بلدان لا تنشر معلومات غير مالية مفصلة

الجواب على السؤال 66 من استبيان الموازنة المفتوحة

الجدول (12)

هل يمكن للمواطنين الحصول على معلومات مفصلة عن الموازنة؟

بلدان تنشر معلومات مالية مفصلة عن كل البرامج	كرواتيا غواتيمالا نيوزلندة	النرويج بيرو الفلبين	بولونيا سلوفينيا جنوب إفريقيا	السويد
تنشر معلومات مالية مفصلة عن كل البرامج التي تمثل على الأقل ثلثي، ولكن ليس كل، الإنفاقات	البرازيل بلغاريا كولومبيا كوستاريكا	جمهورية التشيك فرنسا الهند المكسيك	نيكاراغوا كوريا الجنوبية المملكة المتحدة الولايات المتحدة	زامبيا
بلدان تنشر معلومات مالية مفصلة عن كل برامج تمثل أقل من ثلثي الإنفاقات	ألبانيا تشاد	جورجيا غانا	كازاخستان رومانيا	
بلدان لا تنشر معلومات مالية مفصلة	الجزائر أنغولا الأرجنتين أذربيجان بنغلادش بوليفيا بوتسوانا بوركينافاسو	الكاميرون الإكوادور مصر السلفادور هندوراس إندونيسيا الأردن كينيا	مالاوي منغوليا المغرب ناميبيا نيبال نيجيريا باكستان غينيا الجديدة	روسيا سريلانكا تنزانيا تركيا أوغندا فيتنام

الجواب على السؤال 65 من استبيان الموازنة المفتوحة

إن ما يشير إلى غياب مشاركة المجلس التشريعي هو العدد الكبير من البلدان التي لا تعقد جلسات استماع عن الموازنة. مثلاً، يظهر الجدول المرفق أنه في 24 بلداً من أصل 59 بلداً تمت دراستها، لم تعقد جلسات استماع عن المؤشرات الاقتصادية الكلية للموازنة، وفي 25 بلداً لم تعقد جلسات استماع عن الموازنات الفردية للوزارات والمؤسسات. إن دراسة الموازنة على مستوى لجنة البرلمان ضرورية لتعزيز دور المجلس التشريعي في مسار الموازنة. وكحكم عام، فإن اللجان التشريعية هي وحدها التي توصل إلى دراسة معمقة وتدقيق ضروري للتأثير على مناقشة الموازنة بصورة بناءة.

الجدول (13)

هل تحضر السلطة التنفيذية جلسات الاستماع العامة عن موازنات الوزارات والمؤسسات؟

غانا النرويج	الفلبين بولونيا	جنوب إفريقيا كوريا الجنوبية	تركيا الولايات المتحدة	بلدان تعقد جلسات استماع كثيفة
ألبانيا الأرجنتين بوليفيا كولومبيا	كوستاريكا جمهورية التشيك السلفادور غواتيمالا	كازاخستان نيوزلندا نيجيريا روسيا	سلوفينيا أوغندا زامبيا	بلدان تعقد جلسات استماع ولكنها تغطي فقط الهيئات الإدارية الرئيسية
الجزائر البرازيل كرواتيا	مصر فرنسا جورجيا	المكسيك نيكاراغوا بيرو	السويد المملكة المتحدة	بلدان تعقد عدد محدود من جلسات الاستماع
أنغولا أذربيجان بنغلادش بوتسوانا بلغاريا بوركينافاسو الكاميرون	تشاد الإكوادور هندوراس الهند إندونيسيا الأردن كينيا	مالاوي منغوليا المغرب ناميبيا نيبال باكستان غينيا الجديدة	رومانيا سريلانكا تنزانيا فيتنام	بلدان لا تعقد جلسات استماع

الجواب على السؤال 77 من استبيان الموازنة المفتوحة

الجدول (14)

هل تعقد جلسات استماع عن الإطار الاقتصادي الكلي؟

النرويج الفلبين بولونيا	سلوفينيا جنوب إفريقيا كوريا الجنوبية	السويد أوغندا	تسمع الشهادة من السلطة التنفيذية وطيف واسع من الجمهور
البرازيل بلغاريا كولومبيا	جورجيا غواتيمالا كازاخستان	كينيا المكسيك روسيا	تسمع الشهادة من السلطة التنفيذية وبعض الجمهور
ألبانيا الأرجنتين تشاد كوستاريكا	كرواتيا جمهورية التشيك السلفادور فرنسا	غانا مالاوي نيوزلندا نيجيريا	تسمع الشهادة من السلطة التنفيذية ولكن لا تسمع شهادات من الجمهور
الجزائر أنغولا أذربيجان بنغلادش بوليفيا بوتسوانا	بوركينافاسو الكاميرون الإكوادور مصر هندوراس الهند	إندونيسيا الأردن منغوليا المغرب ناميبيا نيبال	تعقد جلسات استماع عامة عن الإطار الكلي الاقتصادي والمالي

الجواب على السؤال 76 من استبيان الموازنة المفتوحة

6) دور المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات

أنشأت جميع البلدان المشمولة في الدراسة مؤسسات عليا لتدقيق الحسابات، وهي تعرف أحياناً باسم غرفة الحسابات أو محكمة الحسابات أو مراجع الحسابات. والهدف من هذه الهيئة هو العمل كلجنة رقابة عامة، وتقديم تقييم مستقل لحسابات الحكومة وممارساتها المالية. ولكن هذه المؤسسة الهامة ضعيفة، للأسف، في العديد من البلدان وتفتقد إلى صفات أساسية يمكن أن تساهم في استقلاليتها عن السلطة التنفيذية.

ومن دلائل ضعف المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات عزز الجمهور عن الحصول على نسخ من التقرير السنوي لتدقيق الحسابات في الوقت المناسب. ففي 23 بلداً من البلدان المدروسة، لم ينشر تقرير تدقيق الحسابات بعد أكثر من سنتين على انتهاء سنة الموازنة. وتوصي أفضل الممارسات في شفافية الموازنة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأن يكون التقرير منشوراً في غضون فترة لا تزيد عن ستة أشهر بعد انتهاء سنة الموازنة.

كما تجد التحريات في الضعف المؤسسي في الكثير من المؤسسات أمراً مقلقاً. مثلاً، في 16 من البلدان تستطيع السلطة التنفيذية أن تطرد رئيس هيئة تدقيق الحسابات الخارجية دون موافقة المجلس التشريعي أو القضاء. وهذا الفشل في حماية منصب رئيس المؤسسة الوطنية لتدقيق الحسابات يشير إلى غياب الضمانة الأساسية لإبقاء هذا المنصب مستقلاً عن السلطة التنفيذية. وهناك ضمانة هامة أخرى للاستقلالية هي ضبط موازنة هذه المؤسسة. ففي 15 بلداً مدروساً تقوم السلطة التنفيذية بتحديد موازنة المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات، مما جعلها ضعيفة التمويل وغير قادرة على تنفيذ مهامها. وتقع موازنة هذه المؤسسة تحت سيطرة السلطة التنفيذية في ستة بلدان أخرى، رغم أن ضعف التمويل لم يكن هو المشكلة الرئيسية فيها.

الجدول (15)

متى تنشر الحسابات المدققة؟

البرازيل كولومبيا كوستاريكا جمهورية التشيك	جورجيا غواتيمالا كازاخستان منغوليا	نيوزلندا القلبين بولونيا سلوفينيا	جنوب إفريقيا السويد الولايات المتحدة	تنشر الحسابات المدققة النهائية النهائية بعد ستة أشهر أو أقل من نهاية سنة الموازنة
ألبانيا بوتسوانا كرواتيا فرنسا	إندونيسيا الأردن نيبال النرويج	بيرو كوريا الجنوبية تركيا أوغندا	المملكة المتحدة زامبيا	تنشر الحسابات المدققة النهائية بعد 12 شهراً أو أقل (ولكن أكثر من ستة أشهر) من نهاية سنة الموازنة
هندوراس الهند	كينيا المكسيك	باكستان روسيا	تنزانيا	تنشر الحسابات المدققة النهائية بعد أكثر من 12 شهراً ولكن في غضون 24 شهراً من نهاية سنة الموازنة
الجزائر أنغولا الأرجنتين أذربيجان بنغلادش بوليفيا	بلغاريا بوركينافاسو الكاميرون تشاد الإكوادور مصر	السلفادور غانا مالاوي المغرب ناميبيا نيكاراغوا	نيجيريا غينيا الجديدة رومانيا سريلانكا فيتنام	الحسابات المدققة النهائية لا تتكمّل في غضون 24 شهراً من نهاية سنة الموازنة

الجواب على السؤال 112 من استبيان الموازنة المفتوحة

الجدول (16)

هل يمكن للسلطة التنفيذية أن تزيح مدقق الحسابات المستقل؟

ألبانيا	الإكوادور	منغوليا	روسيا
الأرجنتين	السلفادور	ناميبيا	سلوفينيا
بنغلادش	فرنسا	نيوزلندا	جنوب إفريقيا
بوليفيا	جورجيا	نيكاراغوا	سريلانكا
بوتسوانا	غانا	النرويج	السويد
البرازيل	غواتيمالا	باكستان	تركيا
بلغاريا	هندوراس	غينيا الجديدة	المملكة المتحدة
كولومبيا	الهند	بيرو	الولايات المتحدة
كوستاريكا	إندونيسيا	الفلبين	فيتنام
كرواتيا	كينيا	بولونيا	زامبيا
جمهورية التشيك	المكسيك	رومانيا	

نعم، يمكن إزاحته فقط من قبل المجلس التشريعي أو القضاء أو يجب أن يقدم المجلس التشريعي أو القضاء موافقته قبل إزاحة رئيس المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات

الجواب على السؤال 115 من استبيان الموازنة المفتوحة

الجدول (17)

ما هي الجهة التي تقرر موازنة هيئة تدقيق الحسابات المستقلة؟

ألبانيا	جمهورية التشيك	نيوزلندا	جنوب إفريقيا	المجلس التشريعي أو القضاء، ويكون التمويل متماشياً مع حاجة الهيئة لإنجاز مهمتها
الأرجنتين	مصر	النرويج	كوريا الجنوبية	
بلغاريا	السلفادور	بولونيا	السويد	
كولومبيا	فرنسا	رومانيا	المملكة المتحدة	
كوستاريكا	منغوليا	روسيا	الولايات المتحدة	
كرواتيا	ناميبيا	سلوفينيا	فيتنام	
الجزائر	بوتسوانا	باكستان		السلطة التنفيذية، ويكون التمويل متماشياً مع حاجة الهيئة لإنجاز مهمتها
بوليفيا	الهند	الفلبين		
بنغلادش	غانا	المكسيك	تركيا	السلطة التنفيذية، ويكون التمويل غير متماش مع حاجة الهيئة لإنجاز مهمتها
البرازيل	غواتيمالا	نيكاراغوا	أوغندا	
بوركينافاسو	هندوراس	بيرو		
جورجيا	كينيا	سريلانكا		
أنغولا	الإكوادور	مالاوي	غينيا الجديدة	السلطة التنفيذية، ويكون التمويل غير متماش مع حاجة الهيئة لإنجاز مهمتها
أذربيجان	إندونيسيا	المغرب	تنزانيا	
الكاميرون	الأردن	نيبال	زامبيا	
تشاد	كازاخستان	نيجيريا		

الجواب على السؤال 118 من استبيان الموازنة المفتوحة

7) خطوات مستقبلية

لقد وضع دليل الموازنة المفتوحة من أجل مساعدة منظمات المجتمع المدني والصحفيين والباحثين وصناع السياسة الوطنيين والدوليين وأخصائيي التنمية الاقتصادية في الدفاع عن المزيد من الحصول على المعلومات وتحديد وتبني ممارسات مسؤولة في إعداد الموازنة. يوجد الاستبيان الكامل لكل بلد بما في ذلك دليل الموازنة المفتوحة على موقع مشروع الموازنة الدولي لكي يقدم للموظفين الحكوميين إجراءات عملية لتحسين أداء بلدكم.

وينوي مشروع الموازنة الدولي أن يقوم بهذه الدراسة كل سنتين، بقصد تقييم التغييرات في أداء الحكومات مع الزمن. وستنشر الدراسة التالية خلال الربع الأخير من 2008، مع زيادة عدد البلدان المدروسة إلى ما لا يقل عن 80 بلداً.

ويأمل مشروع الموازنة الدولي أن تظهر الدراسات المتعاقبة تحسناً حاداً في نشر المعلومات وفي إعداد الموازنات بصورة مسؤولة – وأن تساهم في النهاية بمحاربة الفساد وضمان المساءلة في موضوع تقديم الخدمات العامة وفي تفكيك مركزية السلطة وفي التنمية التي يفوقها المجتمع، الشيء الذي سينعكس بدوره على حياة الناس فيحسنها.

ملحق: نتائج أداء البلدان التي غطاها الاستبيان

دليل الموازنة المفتوحة 2006

20	بوليفيا
20	نيجيريا
20	نيكاراغوا
19	المغرب
18	منغوليا
18	مصر
11	بوركينافاسو
5	تشاد
4	أنغولا
2	فيتنام

النسبة المئوية التي يحققها أداء البلد فيما يخص مشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية هو ملخص الردود على الأسئلة 1-55، 61، 67، 68، 69، 72، 74، 84، 91، 93-96، 102-104، 116، 120-122 من استبيان الموازنة المفتوحة. وهذه الأسئلة تغطي مشروع الموازنة والوثائق الداعمة وموازنة المواطنين وتصريح ما قبل الموازنة والتقارير خلال العام ومراجعة منتصف العام وتقرير نهاية العام وتقرير تدقيق الحسابات. فالبلدان التي حققت 81-100% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات غزيرة والتي حققت 61-80% في فئة البلدان التي تقدم معلومات هامة والتي حققت 41-60% في الفئة التي تقدم بعض المعلومات والتي حققت 21-40% في الفئة التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات والتي حققت 0-20% في الفئة التي تقدم معلومات ضئيلة أو لا تقدم شيئاً.

البلد	علامة الأداء
فرنسا	89
المملكة المتحدة	88
نيوزلندة	86
جنوب إفريقيا	85
سلوفينيا	81
الولايات المتحدة	81
بيرو	77
السويد	76
بولونيا	73
البرازيل	73
كوريا الجنوبية	73
النرويج	72
رومانيا	66
بوتسوانا	65
جمهورية التشيك	64
كولومبيا	57
الهند	52
غينيا الجديدة	51
ناميبيا	51
باكستان	51
الفلبين	51
الأردن	50
المكسيك	50
كينيا	48
تنزانيا	48
بلغاريا	47
سريلانكا	47
روسيا	47
غواتيمالا	46
كوستاريكا	44
كازاخستان	43
غانا	42
كرواتيا	42
مالاوي	41
إندونيسيا	41
تركيا	41
بنغلادش	40
الأرجنتين	39
هندوراس	38
زامبيا	37
نيبال	36
جورجيا	33
أوغندا	31
الإكوادور	31
أذربيجان	30
الكاميرون	29
الجزائر	28
السلفادور	27
ألبانيا	24

مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

17	نيكاراغوا
17	المغرب
0	أنغولا
0	بوركينافاسو
0	تشاد
0	مصر
0	منغوليا
0	فيتنام

تم حساب النسبة المئوية التي يحققها أداء البلد في مشروع الموازنة بناء على الإجابات المقدمة على الأسئلة من 1 إلى 55 في استبيان الموازنة المفتوحة. وهذه الأسئلة تغطي مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية وأية وثيقة داعمة يمكن أن ترفق به عند تقديمه للدراسة في المجلس التشريعي. فالبلدان التي حققت علامات بين 81-100 صنفت في الفئة التي تقدم معلومات غزيرة، والبلدان التي حققت بين 61-80 في الفئة التي تقدم معلومات هامة، وتلك التي حققت بين 41-60 في الفئة التي تقدم بعض المعلومات، والتي حققت بين 21-40 في الفئة التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات، والتي حققت بين 0-21 في الفئة التي تقدم معلومات ضئيلة أو لا تقدم أية معلومات.

البلد	علامة الأداء
المملكة المتحدة	95
نيوزلندا	89
فرنسا	86
جنوب إفريقيا	83
الولايات المتحدة	81
البرازيل	79
السويد	78
كوريا الجنوبية	76
بيرو	75
بوتسوانا	75
النرويج	74
رومانيا	73
سلوفينيا	72
غينيا الجديدة	70
ناميبيا	68
كولومبيا	67
بولونيا	66
غانا	64
مالاوي	64
جمهورية التشيك	64
باكستان	59
تنزانيا	57
الفلبين	57
بنغلادش	56
الأردن	56
الهند	55
كوستاريكا	54
سريلانكا	53
غواتيمالا	50
أذربيجان	48
نيبال	47
إندونيسيا	45
بلغاريا	45
هندوراس	45
الأرجنتين	45
تركيا	44
أوغندا	43
كازاخستان	43
كينيا	42
المكسيك	41
الكاميرون	41
الجزائر	41
الإكوادور	36
زامبيا	35
روسيا	34
كرواتيا	32
السلفادور	29
جورجيا	28
نيجيريا	23
بوليفيا	22
ألبانيا	17

تصريح ما قبل الموازنة

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

0	نيبال
0	نيكاراغوا
0	النرويج
0	باكستان
0	الفلبين
0	رومانيا
0	سريلانكا
0	الولايات المتحدة
0	فيتنام

تم حساب النسبة المئوية التي يحققها أداء البلد في تصريح ما قبل الموازنة بناء على الإجابات المقدمة على الأسئلة 72 و73 و74 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت 100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت أقل من 100% ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% وضعت في فئة البلدان التي لا تنشر تصريح ما قبل الموازنة.

البلد	علامة الأداء
البرازيل	100
فرنسا	100
كينيا	100
نيوزلندة	100
نيجيريا	100
غينيا الجديدة	100
بيرو	100
بولونيا	100
سلوفينيا	100
جنوب إفريقيا	100
كوريا الجنوبية	100
السويد	100
زامبيا	100
منغوليا	89
المملكة المتحدة	89
تركيا	78
أوغندا	78
كرواتيا	78
روسيا	67
الكاميرون	67
جورجيا	56
تنزانيا	56
كازاخستان	44
ألبانيا	0
الجزائر	0
أنغولا	0
الأرجنتين	0
أذربيجان	0
بنغلادش	0
بوليفيا	0
بوتسوانا	0
بلغاريا	0
بوركينافاسو	0
تشاد	0
كولومبيا	0
كوستاريكا	0
جمهورية التشيك	0
الإكوادور	0
مصر	0
السلفادور	0
غانا	0
غواتيمالا	0
هندوراس	0
الهند	0
إندونيسيا	0
الأردن	0
مالاوي	0
المكسيك	0
المغرب	0
ناميبيا	0

التقارير عن التنفيذ خلال السنة

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

0	الكاميرون
0	تشاد
0	كوستاريكا
0	غانا
0	إندونيسيا
0	نيجيريا
0	أوغندا
0	فيتنام

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلد في التقارير عن تنفيذ الموازنة خلال السنة بناء على الإجابات المقدمة على الأسئلة 84-92 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت بين 90-100% وضع في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت 89% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضع في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية. أما البلدان التي حققت 0% فوضعت في فئة البلدان التي لا تنشر تقارير خلال العام.

البلد	علامة الأداء
بلغاريا	100
بيرو	100
رومانيا	100
جنوب إفريقيا	100
تركيا	100
الولايات المتحدة	100
فرنسا	96
المكسيك	96
نيوزلندا	96
بولونيا	96
سلوفينيا	96
منغوليا	93
سريلانكا	93
البرازيل	93
السويد	93
كرواتيا	89
كازاخستان	89
روسيا	89
المملكة المتحدة	89
جمهورية التشيك	89
الإكوادور	85
كينيا	85
الهند	81
الأردن	81
غواتيمالا	78
بوتسوانا	78
ألبانيا	74
تنزانيا	74
المغرب	70
مصر	70
نيكاراغوا	70
الفلبين	67
الأرجنتين	67
النرويج	63
غينيا الجديدة	56
بنغلادش	56
جورجيا	52
السلفادور	48
بوركينافاسو	48
نيبال	44
هندوراس	44
ناميبيا	44
باكستان	44
كولومبيا	44
زامبيا	41
دوريا الجنوبية	26
مالاوي	15
الجزائر	0
أنغولا	0
أذربيجان	0
بوليفيا	0

مراجعة منتصف العام

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

0	نيجيريا
0	غينيا الجديدة
0	رومانيا
0	السويد
0	تنزانيا
0	تركيا
0	أوغندا
0	فيتنام

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلد في التقارير خلال العام عن مراجعة منتصف العام بناء على الإجابات المقدمة على الأسئلة 93-96 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت 90-100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت 89% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% في فئة البلدان التي لا تنشر تقرير منتصف العام.

البلد	علامة الأداء
سلوفينيا	100
جنوب إفريقيا	100
فرنسا	92
نيوزلندا	92
النرويج	92
المملكة المتحدة	92
الولايات المتحدة	92
إندونيسيا	83
بيرو	83
جمهورية التشيك	83
جورجيا	67
المكسيك	67
ناميبيا	67
روسيا	67
كوريا الجنوبية	67
الهند	50
غانا	42
بوركينافاسو	42
بولونيا	33
باكستان	33
الكاميرون	25
الفلبين	25
مصر	17
سريلانكا	17
زامبيا	17
نيبال	8
ألبانيا	0
الجزائر	0
أنغولا	0
الأرجنتين	0
أذربيجان	0
بنغلادش	0
بوليفيا	0
بوتسوانا	0
البرازيل	0
بلغاريا	0
تشاد	0
كولومبيا	0
كوستاريكا	0
كرواتيا	0
الإكوادور	0
السلفادور	0
غواتيمالا	0
هندوراس	0
الأردن	0
كازاخستان	0
كينيا	0
مالاوي	0
منغوليا	0
المغرب	0
نيكاراغوا	0

تقرير نهاية العام

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

0	بنغلادش
0	الكاميرون
0	غانا
0	مالاوي
0	نيجيريا
0	تنزانيا
0	تركيا
0	أوغندا

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلد في تقرير نهاية العام بناء على الإجابات المقدمة على الأسئلة 102-111 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت 80-100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت 79% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% في فئة البلدان التي لا تنشر تقرير نهاية العام.

البلد	علامة الأداء
سلوفينيا	100
فرنسا	97
جنوب إفريقيا	93
بولونيا	90
كوريا الجنوبية	87
المملكة المتحدة	87
البرازيل	83
السويد	83
نيوزلندا	80
جمهورية التشيك	77
الولايات المتحدة	77
بيرو	73
رومانيا	73
النرويج	70
بلغاريا	63
المكسيك	60
مصر	57
إندونيسيا	53
كينيا	53
باكستان	53
كوستاريكا	50
روسيا	50
بوتسوانا	47
بوليفيا	40
هندوراس	40
زامبيا	40
الهند	37
كولومبيا	37
تشاد	33
كرواتيا	33
بوركينافاسو	30
السلفادور	30
الجزائر	30
الأردن	30
جورجيا	27
الأرجنتين	27
أنغولا	23
غواتيمالا	23
الفلبين	23
نيكاراغوا	20
سريلانكا	20
ألبانيا	20
ناميبيا	20
كازاخستان	17
منغوليا	10
الإكوادور	7
المغرب	7
نيبال	7
فيتنام	7
غينيا الجديدة	3
أذربيجان	0

تقرير مدققي الحسابات

كمية المعلومات المنشورة حسب البلدان

0	السلفادور
0	غانا
0	ملاوي
0	المغرب
0	نيكاراغوا
0	نيجيريا
0	غينيا الجديدة
0	فيتنام

تم حساب النسبة المئوية لأداء البلد في تقرير تدقيق الحسابات بناء على الإجابات المقدمة على الأسئلة 114-116 و 116 من استبيان الموازنة المفتوحة. فالبلدان التي حققت 80-100% وضعت في فئة الأداء الأفضل، والبلدان التي حققت 79% وما دون، ولكن أكثر من 0% وضعت في فئة البلدان التي تقدم معلومات جزئية، والبلدان التي حققت 0% في فئة البلدان التي لا تنشر تقرير تدقيق الحسابات.

البلد	علامة الأداء
نيوزلندة	100
الفلبين	100
بولونيا	100
سلوفينيا	100
جنوب إفريقيا	100
السويد	100
الولايات المتحدة	100
كرواتيا	92
فرنسا	92
النرويج	92
كوريا الجنوبية	92
المملكة المتحدة	92
الهند	83
روسيا	83
كولومبيا	83
منغوليا	83
غواتيمالا	75
بوتسوانا	67
جمهورية التشيك	67
كازاخستان	67
المكسيك	67
بيرو	67
البرازيل	67
باكستان	58
سريلانكا	58
تنزانيا	58
إندونيسيا	58
نيبال	58
الأردن	58
رومانيا	50
كينيا	50
كوستاريكا	50
جورجيا	50
اوغندا	50
زامبيا	42
ألبانيا	33
بوليفيا	25
ناميبيا	25
تركيا	25
بلغاريا	17
هندوراس	17
الجزائر	0
أنغولا	0
الأرجنتين	0
أذربيجان	0
بنغلادش	0
بوركينافاسو	0
الكاميرون	0
تشاد	0
الإكوادور	0
مصر	0